مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث ـ العدد السادس ـ إبريل 2015م

دور المواقع الإخبارية في الحراك السياسي الليبي

أ. سعيد مفتاح حمد سعيد (*)

تحت إشراف

أ.د. صابر سليمان عسران (*)

د. أسماء الجيوشي مختار(*)

تمهيد:

تتضاعف الأدوار التي تقوم بها شبكة الإنترنت- خاصة في الميدان السياسي والدعائي حيث تُعد سلاحًا إستراتيجيا أحدث العديدَ من التحولات في الإدارة السياسية؛ فالمتابع لبدايات الشبكة يجد لها أبعادًا سياسية داخل الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة. لذا هناك من أشار إلى أنها أحدثت بالفعل نقلة نوعية في الخريطة السياسية للمجتمعات وبالأخص تلك التي عانت من ظروف استبدادية وأحاطت بها الأحكام الدستورية المكبِّلة للحريات حيث ساعدت شبكة الإنترنت بظهورها على الساحة السياسية في صياغة شكل جديد للاتصال السياسي والعملية السياسية معًا[1]، وذلك في ظل اعتمادها على نموذج اتصال تفاعلي مما أسهم في دعم فكرة تبادل الآراء والمعلومات ووجهات النظر بشكل متكافئ بين أطراف العملية السياسية، والذي يؤدي بدوره إلى دعم فكرة الممارسة الديمقراطية من خلال ما توفره من قدرة على التواصل بين أطراف مختلفة عبر الفضاء الإلكتروني، لذا يمكن القول بأن ما يحدث عبر الشبكات الإلكترونية من حوارات إنما يمثل الإرهاصات الأولى لظهور أشكال من الديمقراطية الشعبية[2].

فلقد قامت شبكة الإنترنت بدورٍ أساس وبارز في الحياة السياسية، وقد تجلى هذا الدور بشكل واضح وملموس من خلال الإعداد والحشد والتنفيذ في الثورات العربية انتهاءً بإنجاحها والتي تُعدُّ علامات فارقة في حياة الشعوب العربية على مر العصور، لذا فإن الثورات العربية سُميت بثورة "الفيس بوك" لدوره في

(*) أ. سعيد مفتاح حمد: المدرس المساعد بقسم الإعلام- كلية الآداب- جامعة عمر المختار.
(*) أ.د. صابر سليمان عسران: الأستاذ بقسم الإذاعة والتلفزيون- كلية الإعلام- جامعة القاهرة.
(*) د. أسماء الجيوشي مختار: مدرس بقسم الإعلام- كلية الآداب- جامعة المنصورة.

التنظيم، وأصبح هناك يطرح ما يُسمى "بجماعات الضغط الإلكتروني، و"المقاومة الإلكترونية، و"النضال الإلكتروني"والتي انتقلت من مجرد الضغط على السياسات إلى تحريك الشعوب وتوجيهها؛ مما دفع الجمهور أن يأخذ دوره في المشاركة الفعالة والمؤثرة، لذلك يمكن القول بأنها وسيلة فعالة لتنفيذ الحملات الدعائية ومهاجمة الخصوم والتواصل مع الجمهور والتأثير عليهم وعلى تحركاتهم[3]، بل تجاوز الأمر إلى أن أصبحت شبكة الإنترنت يشار إليها على أنها المسئول الأول عن الأدوار الحاسمة في المجتمعات والمحرك الرئيسي في بلورة وتشكيل منظومة العلاقات الدولية، ومن هنا أصبح يُنظر إليها على أنها المعيار الذي تقاس به كفاءة الأداء العام للنظم السياسية القائمة أو لقياس مدى فاعليتها[4].

وهذا ما أشار إليه Fein gold من أن الأهمية السياسية للاتصال تكمُن في قدرته على تحدي الوضع السياسي القائم، وهو ما يُكسب المواطن الفاعلية كنتاج للديمقراطية[5].

وأكدت دراسة غادة البطريق[6] في رصدها لواقع الإعلام الإلكتروني التصاعدَ المتنامي لأدوار الشبكة في الحياة السياسية والتفاعل معها ومع كل تداعياتها، حيث تم تنظيم حملات إلكترونية منظمة يشارك بها آلاف المستخدمين عبر الشبكة بآرائهم وتصريحاتهم وتعليقاتهم المختلفة، مثل تنظيم حملات إلكترونية لإضراب 6 أبريل، وحملات تأييد محمد البرادعي مرشحًا رئاسيًّا لعام 2011 م، واستقلال القضاء حقٌّ لكل المصريين، والمبادرة الوطنية لرفض التوريث، قل: لا، والحملة المصرية ضد التوريث... "ما يحكمشي"، وعشان خاطرك يا مصر، وصوتي مطلبي للحث على التصويت في الانتخابات، من أجل حد أدنى عادل للأجور، ومعًا أمام الله، حملة للوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين، والتضامن مع المدون كريم عامر، والحرية للمدون مسعد أبو فجر، وحملة منظمة العفو الدولية لحماية حرية التعبير للإعلام الإلكتروني "محصن ضد القمع"، وحملة التبرع لصالح سكان غزة، هذا إلى جانب العديد من اللافتات التي تصدرت مقدمة المدونات الإلكترونية، والتي تركزت في: المطالبة بالإصلاحات الدستورية، ومهاجمة الفساد، وإدانة المحاكمات العسكرية، ودعم الوحدة الوطنية، بالإضافة إلي العديد من الحركات مثل: حركة فنان الشارع، وحركة رسوم ضد النظام التي تجمع عددًا من مصممي الجرافيك المتخصصين في التصميمات السياسية المعارضة، جبهة التهييس الشعبية والتي منها 4 عرائض متعلقة بالقضية الفلسطينية متمثلة في: إقالة الرئيس محمود عباس، سحب جائزة نوبل من شيمون بيريز، وقف حرب غزة، عريضة ضد شرعية الكيان الإسرائيلي، وعريضة للمصالحة بين مصر والجزائر، لذا، يمكن القول أن الحراك الجماهيري، والقوى الثورية التي أطاحت بالأنظمة السياسية لم تحدث مصادفة، وإنما جاءت كاستجابة

لأحداث وتداعيات أسهمت فيها عوامل وأسباب موضوعية أخرى، وفي ظل لحظة تاريخية اتسمت بطفرة تكنولوجية واتصالية هائلة جعلت من الصورة والمعلومة سلاحًا مؤثرًا في تشكيل المواقف وصناعة الرأي العام، مستندة على قاعدة جماهيرية نجحت في امتلاك مفاتيح عالمهم الجديد؛ مما حوَّل العالَم الافتراضي إلى قوة خارقة على أرض الواقع كانت بمثابة **"تسونامي سياسيّ"** في قوته وشدته وقدرته علي التغير، والذي مكنها من التغلب على القوى المهيمنة بأنظمتها الاستبدادية العاتية، واستطاعت هذه الأدوات إعادة تشكيل خريطة العالم السياسي من جديد، بل وأظهرت قوى فاعلة جديدة على مسرح الأحداث على كافة الأصعدة والمستويات.

لذا يرى المفكر الفرنسي Dominique Welton أن الإعلام السياسي يتم فيه تبادلُ الخطابات المتعارضة من ثلاثة أطراف فاعلين وهم: رجالُ السياسة، والصحفيون، والرأي العام[7].

ويؤكد FelbBentik والذي أشار إلى أن وسائل الإعلام تنشط الحراكَ السياسي وتساعد على بناء إطار فكريٍّ وثقافيٍّ يحقق الانسجامَ لجهود الإصلاح والتغيير السياسي، ولكنها لا تستطيع صنعَ التغيير السياسي بشكل مباشر؛ لأن الطريق نحو التغيير السياسي عادة ما يكون طويلاً وشاقًّا ويحتاج لعوامل ومسببات عديدة[8]، ولقد أصبح الإعلام من مقومات ورموز السيادة الوطنية، ولعل مقولة الرئيس الأمريكي السابق توماس جيفرسون بأنه"يمكن لنا أن نعيش بدون حكومة إذا كانت الصحافة موجودة"[9]، مما يعطي تأكيدًا وتقديرًا لدور وسائل الإعلام في الميدان السياسي.

وهو ما أكده أيضًا Adam Jones من خلال تحليله لعدة دول أن الإعلام الحر يشكل بداية التحول الديمقراطي[10]، كما توصل Elizabeth Fox بالتطبيق على وسائل الإعلام بأمريكا اللاتينية إلى أن التحول الديمقراطي يُبنى على الإعلام الحرّ النزيه الذي يتيح ويدعم حرية التعبير وطرح مختلف الاتجاهات والآراء الفكرية والسياسية[11].

أولاً : الانترنت والحراك السياسي:

وقد مثلت شبكة الانترنت- منذ نشأتها- ملمحًا رئيسًا يعكس بوضوح طبيعة العالم المعاصر الذي يُطلق عليه"عصر المعلومات أو مجتمع المعلومات"، حيث تمثل المعلومات في هذا العالم المتغير سلعة متجددة قابلة للتداول والانتشار على مختلف المستويات وباستخدام مختلف الوسائل والوسائط التكنولوجية المتطورة، فقد كانت التطوراتُ التكنولوجية المتلاحقة هي المسئولة عن المتغيرات التي طرأت على التقنيات الاتصالية السلكية واللاسلكية والتي أفرزت في النهاية

الصورة التكنولوجية الحديثة للمجتمع بكافة أبعادها الاتصالية والمعلوماتية[12]، والمقصود بالمعلوماتية ليس فقط نقل المعلومات وتيسيرها لأكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، وإنما الفرز المتواصل بين ما ينتج من معلومات ومن يملك القدرة على استغلالها وبين من هو مستهلك لها.[13]

فلقد وفرت شبكة الإنترنت فرصًا متزايدة لمساعدة المواطن في صنع القرار السياسي من خلال ما تمثله من مصدر مهم لتنمية الوعي والمعارف حول القضايا السياسية المختلفة داخل المجتمع إلى جانب ما توفره شبكة الإنترنت من فرص كبيرة لممارسة حريات التعبير والعمل السياسي للقوى السياسية المختلفة، وقد استطاع الكثير من القوى السياسية في مصر استخدام الإنترنت في العمل السياسي[14].

كما تلجأ بعض القوى السياسية عبْر شبكة الانترنت إلى التعبئة السياسية للمواطنين من خلال العمل على بناء قاعدة اجتماعية داخل المجتمع تدعم الأهداف السياسية لتلك القوى، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية محددة؛ وذلك عن طريق الدعوة إلى التظاهر أو تبنّي اتجاهات تصويتية معينة في الانتخابات[15].

لذلك؛ فإن شبكة الإنترنت تقدم طرقًا جديدًا للاتصال بالحكومة والمشاركة السياسية للمواطنين والاندماج في العديد من الأحداث السياسية[16]، بل وأفرزت تأثيراتٍ على وسائل الاتصال التقليدية وعلى جمهورها، وعلى باقي أطراف العملية الاتصالية بالإضافة لتأثيرها على المجتمع وهويته الثقافية وعلاقة الأفراد ببعضهم داخل المجتمع[17].

لذا يرى بعض الباحثين أن شبكة الإنترنت أسهمت في نشر الديمقراطية، كما أسهمت في تسهيل إجراءات الديمقراطية من أجل الوصول للأهداف التي اتفقت عليها الأغلبية [18].

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، ولكن ينعكس أيضًا على تطوير الأداء الحكومي؛ وذلك من خلال دعم عمليات التحول الديمقراطي وفتح قنوات جديدة للتعبير عن الرأي ووجهات النظر المختلفة[19].

وبناءً على ذلك تتعدد الوظائف السياسية التي استحدثتها شبكة الإنترنت، والتي تتمثل فيما يلي:

- **التصويت الإلكتروني** يشمل مفهومُ التصويت الإلكتروني كافة أشكال الاقتراع التي تتم باستخدام الأنظمة الالكترونية وتمثل الولايات المتحدة نموذجًا رائدًا في تبنّي التصويت الالكتروني حيث اتجهت لتطبيق هذا النظام منذ الموسم الانتخابي لعام 2000م، حيث أتاح الحزب الديمقراطي بولاية أريزونا التصويت

من منازلهم أو أعمالهم أو أي مكان أخر وذلك عبر الموقع الرسمي للاقتراع ومن خلال أرقام هوية شخصية أو ما يسمىPIN [20].

- **التدوين السياسي:** يعد البعضُ التدوينَ الثورةَ الإعلامية الأكثر أهمية منذ ظهر التلفزيون[21]، ومن أهم أسباب بروز هذه الظاهرة على السطح وأسباب شهرتها اهتمامُها بالحركات السياسية الداعمة للديمقراطية في العالم العربي[22]، حيث تعاني الممارسة السياسية وخاصة في الوطن العربي من تقلص الاهتمام بالقضايا السياسية، وذلك بسبب عدم الوفاء بالوعود السياسية التي تلقى على واجهة وسائل الإعلام الرسمية[23]، هذا بالإضافة إلى أنهم يستخدمون اللغة العامية والمنتشرة في حواراتهم الخاصة؛ مما شجع على استخدامها في التعبير عن أنفسهم وأفكارهم بلغتهم الخاصة المعتادة بعيدًا عن آداب الكتابة وفنونها التي ترسخت في الواقع أو الإلمام بمهارات كتابية معينة[24].
- **دعم التبادل الحر للآراء والمعلومات:** لقد أتاحت شبكة الانترنت للمواطن- خاصة المواطن العربي- خطابًا سياسيًّا مخالفًا للخطاب السياسي الموجَّه، وأتاحت لحركات سياسية مختلفة حرية التعبير عن أفكارها بعيدًا عن قيود الرقابة الحكومية[25]، كما أتاحت للمواطنين ليس فقط الحصول على المعلومات إنما أيضًا التعبير عن الآراء والأفكار[26].
- **دعم عملية التحول الديمقراطية الافتراضية:** الديمقراطية الافتراضية تعني أنه من حق المستخدم مهما كان موقعه أو مكانته الاجتماعية أن يتحرك بحرية داخل الفضاء الرقمي، وأن يكون له الحق في الحصول على كافة المعلومات والبيانات التي تخص مجتمعه والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم مجتمعه بعيدًا عن أيِّ مؤثرات خارجية[27].
- **تأسيس نظام الحكومات الالكترونية:** ويسعى هذا النظام لتوفير هدفيْن أساسييْن وهما: الهدف الأول: توفير الخدمات الحكومية للمواطنين عبر الإنترنت، والهدف الثاني: تفاعل الجماهير مع الحكام في كل ما يتعلق بإدارة الشئون الاجتماعية والثقافية والسياسية[28]؛ لذا يُنظر إلى الحكومة الإلكترونية كمرادف لتوفير الخدمات الحكومية بوسائل إلكترونية[29].

لذا؛ تؤدي شبكة الإنترنت دورًا مميزًا ومختلفًا في العملية السياسية في ظل اعتمادها على نموذج اتصاليٍّ تفاعليٍّ يمكن أن يسهم في دعم فكرة تبادل الآراء والمعلومات بين كل أطراف العملية السياسية، وبالتالي بإمكانها أن تؤدي دورًا أكبر في دعم فكرة الممارسة الديمقراطية لحقوق المواطنة من خلال ما توفره من قدرة التواصل بين الأطراف المختلفة عبر الفضاء الافتراضي التي وفرته شبكة الإنترنت.[30]

ومما سبق يمكن القول أن شبكة الإنترنت أصبحت نشاطًا سياسيًّا يتجاوز حدودَ الدولة السياسية، وتستطيع جماعاتُ المصالح السياسية والجماعات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم حشد الدعم الدولي لتأييد أو رفض بعض القضايا، لذلك يرى البعض أن من المستحيل أن تظل السياسات وتصريف الشئون العامة هي نفسها في مواجهة هذه التغيرات الهائلة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في قضايا مثل المواطنة والإدارة الحكومية والتفاعل بين المواطنين والانتخابات العامة؛ لأن هذه القضايا سوف تحتل مكانًا بارزًا في الخطاب الإعلامي ووسائله الحديثة[31].

ويشير **توماس ب إدسال**- وهو من الصحفيين والذي غطى الأحداث السياسية الأمريكية بواشنطن ما يقرب من 25 عامًا في صحيفة واشنطن بوست- إلى أن الشبكة العنكبوتية أحدثت ثورة في الميدان السياسي الأمريكي، والتي تتمثل في الأساليب المبتكرة للوصول إلى الناخبين[32].

ويرى بعض الباحثين أن شبكة الإنترنت أسهمت في نشر الديمقراطية، كما أسهمت في تسهيل إجراءات الديمقراطية من أجل الوصول للأهداف التي اتفقت عليها الأغلبية[33].

كما أوضحت دراسة **Tobler** أن الانتخابات التشريعية البريطانية من عام 1996 إلى عام 2000 تأثرت بشكل كبير بشبكة الإنترنت، فلقد دون أخبار الانتخابات على الشبكة على شكل قصص إخبارية غير متاحة لدى الصحفيين التقليديين[34].

وهذا ما أكده **عبد الجبار، فراس كوركيس** في دراستهما، والذي أشار إلى أن الإنترنت والشبكات الاجتماعية من العوامل الرئيسة التي أسهمت في عملية الحراك السياسي وإزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي، بل واعتبرها البعض العامل الحاسم في إنجاح الثورات السياسية[35].

كما قامت شبكة الانترنت بدورًا في منع اتخاذ إجراءات صارمة ضد الثورة في شيباس في المكسيك؛ لأن العالم الخارجي اطلع أولاً بأول على تطورات الأحداث في المكسيك، فالإنترنت أيضًا كان مصدراً رئيسًا للمعلومات في فيتنام عام 1997- 1998، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الرقابية على الإنترنت.

وقد لعبت المدونات دورًا بارزًا في المجال السياسي؛ حيث استطاعت المدونات المصرية لفت انتباه الأفراد إلى القضايا السياسية وخاصة بين عامي 2004- 2005 وهي فترة شهدت حراكًا سياسيًّا قل نظيره في تاريخ مصر

المعاصر؛ فمن الاستفتاء على الدستور، إلى تفجيرات طابا والانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمظاهرات، ففي كل هذه الأحداث كانت المدونات شاهد عيان على كل ما يحدث، ونقلت الآراء والمشاعر السياسية تجاه هذه الأحداث، ولعل أبرزها مدونات: الوعي المصري وبهية ومدونة منال وعلاء[36].

وقد أكد Markus Seifert & Marco Brauer (2006) بروز شبكة الإنترنت كأداة تحفيز وتعزيز للمشاركة السياسية وكوسيلة متكاملة يتوفر فيها النص والفيديو والصوت، وأنه تم عن طريق شبكة الإنترنت إبراز المواقف السياسية والاتجاهات المعارضة.[37]

وفي دراسة حديثة حول"علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين، فيسبوك نموذجًا"[38] أكدت أن فلسطين تعتبر في مقدمة الدول العربية استخدامًا للإنترنت؛ فلقد أثبتت الدراسة أن 67% من المشتركين في شبكة الإنترنت يرون أن فيسبوك أسهم في حرية التعبير ورفع مستوى الحرية لديهم وأنها دفعت مسار الديمقراطية، وأكدت الدراسة أن الفيسبوك كوَّن نوعًا من الوحدة الزمنية أو ما يمكن أن نطلق عليه" الطبقة الإلكترونية".

ولا نستطيع إغفال دور موقع تويتر، ويمكن تسجيل أول دور واضح لتويتر في الحياة السياسية في تغطيته للهجوم الإرهابي على مومباي في الهند عام 2008، وسقوط طائرة أمريكية في نهر هادسون في يونيو 2009، كما تم استخدامه بفاعلية أثناء المظاهرات التي اندلعت في طهران عقب إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، والتي أسفرت عن التجديد للرئيس الإيراني أحمدي نجاد، وهو الأمر الذي اعتبره المعارضون مخالفًا لتصويتهم، وتم تنظيم حركات احتجاجية شعبية في طهران، وهو ما تكرر في الثورة التونسية والمصرية، كما أصبح تويتر أسرع وسائل نقل الأخبار عالميًّا، ونستطيع رصد كيف استطاع مواطن باكستانيٌّ نشر خبر مقتل أسامة بن لادن قبل الإعلان الرسمي عن هذا الأمر بأكثر من ساعة كاملة[39].

ومن أشهر المواقع التي تؤكد على دور الإنترنت في الحياة السياسية بل وصنعها "موقع ويكليكس" الذي سرَّب إلى الرأي العام مجموعة من الوثائق المهمة، حيث نشر شريط فيديو للجيش الأمريكي يظهر مروحية مقاتلة أمريكية تقتل برصاصها ما يقرب من اثني عشر شخصًا في بغداد أغلبهم مدنيون، وبعد ذلك جاءت سجلات حرب أفغانستان ثم وثائق حرب العراق، وفي نوفمبر 2010 بدأ الموقع في نشر مجموعة مختارة من البرقيات الدبلوماسية الأمريكية المسربة بلغ عددها 250000 وثيقة.

لذا، حصلت ويكليكس عام 2009 على جائزة منظمة العفو الدولية للصحافة التي تخدم حقوق الإنسان لأنها رفعت التحدي في وجه النخب الحاكمة وقامت بدور مركزيٍّ في صنع الحدث السياسي، وسعَت لإجراء دور محوريٍّ في إطلاق نقاش عام والبدء في إعادة تشكيل المجال العام السياسي من جديد[40].

مما تقدم يمكن القول أن الإعلام الإلكتروني أصبح الواجهة الإخبارية؛ وذلك لما فرضته التحولات المتسارعة وثورة المعلومات، وقامت بدور مؤثر وفعال في دعم الحراك السياسي والثورات العربية، فلقد رصدت دراسة نجوي عبد السلام، خلال الفترة من 25 يناير 2011 وحتى 31 مارس 2011 كل ما جاء علىTwitter، فيما يتعلق بالثورات العربية، ولقد أكدت الدراسة أن الموقع حرص على وصف الأحداث التي تقع في ميادين الثورات العربية، كما أسهم تويتر في العديد من الرسائل التي تدعو المتظاهرين إلى الصمود وعدم التراجع عن تحقيق أهداف الثورة وهو إسقاط النظام وعملت الرسائل التي نشرت على Twitterعلى رفع الروح المعنوية للمشاركين في الثورة والحفاظ على تماسكهم في مواجهة القوة المفرطة المستخدمة من قبل النظام، والدعوة لإقالة وزارة أحمد شفيق، وامتد تأثير تويتر للثورات العربية، فعقب قيام القذافي باستخدام أسلحة الجيش الليبي في قتل المتظاهرين، انتشرت على تويتر في 21 فبراير 2011، الرسالة التالية"مبارك كان يسيء لشعبه لكن القذافي كان يسيء للبشرية"، وأعيد نشر هذه الرسالة 3065 مرة، كما حرصت المدونات على التنديد بالعنف الذي يمارس في اليمن وليبيا وسوريا والبحرين، كما اهتمت المدونات الصغيرة بالإشارة إلى اتباع الحكام لنفس الإستراتيجيات لقمع الشعوب، ودعت إلى التعاون والتنسيق وتشارك الخبرات لمواجهة أساليبهم في السيطرة على المعارضين.[41]

كما أكدت دراسة مروة شبل أن صفحات الفيس بوك لها دورٌ في إنجاح الثوارت العربية، فضلاً عن دورها في فضح ممارسات السلطات في مصر أثناء الثورة والجرائم التي ارتكبتها، وأصبح الإنترنت المصدر الرئيسي لوسائل الإعلام العالمية المختلفة لنقل ما حدث في تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وسوريا بالإضافة للاحتجاجات المختلفة في البلاد العربية،[42]وهذا ما أكده المحلل الرقمي Brian Solis من أن الثورة الاتصالية الإعلامية الهائلة هي التي كان لها الدور الحاسم في أحداث مصر، فلقد أصبح الإعلام الجديد واقعًا جديدًا وبات هاجسًا للحاكم المستبد ومساعدًا للمحكوم والذي يستخدمه لكي يسمع صوته للعالم وتعبئة الرأي العام عن طريق مقرات إلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي لبلورة المواقف وإحداث التفاعل الافتراضي بين الملايين[43].

وأكدت دراسة غادة البطريق[44] أن المواقع الإخبارية استخدمت الأدوات الإعلامية التكنولوجية بشكل غير مسبوق، وكان لها دور بارز ومؤثر في الثورات

العربية، عن طريق التغطية الشاملة على أوسع نطاق وفي وقت حدوثها، وأسهمت في أرشفة الأحداث السياسية لحظة بلحظة، وهو ما ضاعف تأثيراتها، وضاعف من انخراطها في الحياة السياسية التي تشهدها المنطقة العربية، لهذا ينظر إلى شبكة الإنترنت أنها التي قامت بالدور الفعال والمؤثر في الثورات العربية.

وعلى رغم أن هناك بعض المقولات التي تؤكد أن الثورة التكنولوجية لم تخلق ثورات واحتجاجات ولكنها كانت أداة من أداوتها إلا أنه من المؤكد أن هذه التكنولوجيا الهائلة تركت تأثيرات هائلة على المجتمعات العربية من الناحية السياسية، وهذه التأثيرات يمكن إيجازها فيما يلي[45]:

1- الثورة التكنولوجية شكلت فرضية وجودية أمام المجتمعات العربية لكي تخرج من قصورها العقلي والفكري وتشارك في صنع العالم بإيجابية.
2- أسهمت في تمكين الأصوات المهمشة من أسماع صوتها ومطالبها لكل الجهات السياسية سواء كانت داخلية أو خارجية.
3- ساعدت على كسر الحواجز بين الحدود والمجتمعات نحو الرقابة والتعتيم واحتكار المعلومات.
4- استطاع الإعلام الإلكتروني تطوير العملية الديمقراطية وممارسة ما يطلق عليها "الديمقراطية الشعبية، وطرح وجهات النظر والمشاركة في الآراء والمناقشات وإبداء الآراء والأفكار بدون قيود.
5- أسهم الإعلام الإلكتروني في تحقيق مشاركة الجمهور في صناعة المادة الإعلامية متخلصة بذلك من الإعلام التقليدي الذي يعامل الجمهور كمتلقٍ سلبيٍ.

ثانياً : الانترنت والثورة الليبية :

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلِّ البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ومحمد حسني مبارك في مصر والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية التي تندرج أيضا في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. [46]

وتلعب وسائل الإعلام دوراً رئيسياً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول السياسي في المجتمعات المختلفة، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين

الصفوة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي على شكل ووظيفة وسائل الإعلام في المجتمع وحجم الحريات وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه الوسائل فضلاً عن العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتعد وسائل الإعلام من الأدوات الرئيسية الحاسمة في تدعيم الديمقراطية في المجتمعات السلطوية سواء من خلال تناولها للأساليب والممارسات الخاصة بالمجتمعات الديمقراطية المزدهرة أو من خلال إبرازها للسلبيات وجوانب الضعف للنظم غير الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى تعمل وسائل الإعلام على تدعيم طرق وأساليب الممارسة الديمقراطية في النظم الديمقراطية ذاتها، حيث ترفع الوعي والإدراك لدى الجماهير وتستثيرهم للمطالبة بالإنجازات التدريجية، للحصول على الحقوق والممارسات الديمقراطية، فضلاً أن وسائل الاتصال الحديثة ومن بينها الفضائيات والإنترنت تعظم من سلطة الجماهير وتضعف من مستوى سيطرة الحكومة على مصادر المعرفة والمعلومات.

ونظراً لقدرة وسائل الإعلام في تشكيل المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشئون والقضايا السياسية وتركيز إدراكهم لأهمية هذه القضايا وفقاً لما تقدم من مضامين في تفسير وتحليل الأحداث وترتيب أولوياتها وحثهم على السلوكيات المقبولة من المجتمع ومساعدتهم في ربط الأحداث والمواقف السياسية ببعضها البعض، تغيرت التأثيرات والتفاعلات الخاصة بوسائل الإعلام من البيئة الداخلية المحلية إلى الإطار المؤسسي العالمي، وتحولت وسائل الإعلام من كونها مصدر محلى للمعلومات إلى نظام دولي للاتصال والأخبار، فالتغيرات التكنولوجية الخاصة بالراديو والتليفزيون أتاحت الفرصة لوسائل الإعلام سرعة وسهولة الوصول والتأثير على الجماهير العريضة فضلاً عن تجاوز الأساليب الرقابية الخاصة بالمنع والحذف أو التشويش، وهو الأمر الذي يعظم من فرص التغيير السياسي وفى ضوء ذلك أصبح تناول الأحداث والقضايا المحلية أكثر عالمية وفقدت القيادات السياسية السلطوية قدرتها علي السيطرة على المعلومات، فضلاً عن تعدد مجالات التناول الإعلامي لدى الجمهور العام وتدعيم وعيه وقدرته المعرفية وإلمامه بالأحداث والسياسات مما يبرز فرص المعارضة الداخلية نحو السياسات والقرارات والمواقف التي تتبناها أو تتخذها الدولة.[47]

ومنذ منتصف عام 2010 م وحتى نهاية عام 2011 م جرت في عدة دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مسيرات احتجاجية للمطالبة بإجراء إصلاحات ديمقراطية، واستئصال الفساد وتحسين الظروف المعيشية وأسوة بجيرانهم التونسيين ثم المصريين، انطلق الليبيين في مظاهرات حاشدة في 17 فبراير

2011 م حيث اندلعت احتجاجات في مدن ليبية مطالبين بإسقاط النظام وعلي رأسه معمر القذافي الذي حكم البلاد قرابة 42 عامًا.[48]

وتعتبر ثورة 17 فبراير ثورة شعبية انطلقت شرارتها الأولي يوم الثلاثاء 15 فبراير 2011م علي شكل احتجاجات شعبية في مدينة بنغازي ثم توجت يوم الخميس 17 فبراير بيوم غضب شمل معظم المدن الليبية، وقد قاد هذه الثورة الشباب الليبي مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وكانت هذه الثورة في بدايتها عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت إلي ثورة مسلحة.[49]

لقد استمر الشعب الليبي وعلي مدار اثنين وأربعين عاماً تحت حكم حاكم ديكتاتوري، قاد نظام شمولي لا مكان فيه لأي رأي أو فعل مخالف تعامل مع ليبيا وكأنها إقطاعية يملكها أرضا وشعباً هو وأبناؤه، قادها حسب مزاجه وأهوائه وطموحاته الغريبة والمجنونة، وتحت مسميات براقة لا تمت للواقع بصلة، أهدر بسبب ذلك إمكانيات ومقدرات هذا الشعب ووفق نزوات تصل إلي حد الخيال في غرابتها، وكان الشعب الليبي يري ويسمع ويتألم ويعاني، ودفع عبر سنوات حكم الطاغية الطويلة منذ عام 1969 م ثمناً باهظاً تمثل في إعدامات بالجملة، حيث نصبت المشانق في الشوارع وسحل المناضلون الأبطال وعملت فرق الموت علي مطاردة النشطاء السياسيين في الداخل والخارج واغتيالهم، وغصت السجون بمعتقليها، فكان الشعب الليبي بحق متعطشاً للديمقراطية نظراً للإقصاء المطلق والتهديد المستمر الذي عانت منه كل النخب الليبية طوال حقبة حكم القذافي، سياسيها ومفكريها ومثقفيها، وغيرهم من المواطنين حتى العاديين تم إبعادهم عن أي إمكانية للفعل أو المشاركة في صنع مستقبل ليبيا، وكم كان الإحساس بهذا الإقصاء والتهميش كبيراً والشعور بهذا العجز مؤلماً ومريراً.[50]

ففي فترة حكم القدافي اتضحت ملامح الفساد منذ الأيام الأولي حيث أسرع مجلس قيادة الثورة الذي يترأسه القدافي ورفاقه بجمع وغنم ما جمع من مصادرات ووزعها على شركات أنشأها وجعلها في منظومة أسماها (مؤسسة القطاع العام) والتي تعود ملكيتها للنظام الانقلابي، وأوكل إدارة شركة القطاع العام إلى زُمرة من أعوانه، اختارهم من المخلصين له دون مراعاة للمتطلبات الإدارية من خبرة وعلم وأمانة وحرص على المال العام فأصبحت لها صلاحيات مالية عظيمة دون خبرة في الإدارة ودون علم بضوابط التعامل، تسيطر عليهم رغبة ملحة للنهب والسلب والتمتع بما نهبوا بشكلٍ علني ودون حياء، هذا بالإضافة إلى سياسة القمع والتخويف والترهيب التي انتهجها منذ استلامه الحكم.

وعلى مدى العقود الماضية لم يترك الشعب الليبي وسيلة من وسائل المقاومة للتخلص من هذا النظام مظاهرات، اعتصامات، تمرد مسلح، محاولات اغتيال، ومحاولات انقلاب، ولكنها جميعاً لم تؤدي إلى النتيجة المرجوة، وما كان بيد الشعب مع تلك السياسة الدكتاتورية القمعية إلا الوقوف بمواقف سلبية من سياسات النظام وعدم التفاعل أو التجاوب معه، وبتناول الفساد بالتحليل والنقد على المواقع الالكترونية الوطنية في الخارج منذ عام 2002 م كان له الأثر الأكبر في وضع الفساد على رأس أجندة كل المهتمين بالشأن الليبي بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الشبكة العنكبوتيه التي كانت منبراً لأجيال من الشباب العربي، فالانترنت وَفَّر لهم وسيلة اتصال وتواصل استطاعوا من خلالها معرفة العديد من الحقائق خاصةً ما يتعلق بالفساد، بعيداً عن نظر الحكومات ورقابتها، فالغليان الشعبي والحراك الاجتماعي نابع من جملة من الدوافع كتآكل الشرعية لذي القادة السياسيين بشكل عام،والفساد السائد بكامل أشكاله الإداري والسياسي والمالي والأخلاقي، وإقصاء الجماهير من المشاركة السياسية الحقة، واحتكار دوائر صنع القرار في يد أقلية محدودة،وعدم احترام حقوق الإنسان، كل ذلك دفع بأبناء الشعب إلى الخروج للشوارع مطالبين بالتغيير،ولم يعد الأمر يقبل وعوداً ولا إصلاحات تجميلية تنتهي بإجراءات فوقية،فالاهتزاز الواضح في الثقة بين الحاكم والمحكوم جعل الحراك الاجتماعي يدفع بالخروج للشوارع والاعتصام حتى رحيل الحاكم ومن معه في قمة الهرم السلطوي[51].

وبعد أن استنفذ الشعب الليبي الأسباب العقلية من اجل الحوار المقنع الذي يجب أن يفضي إلي التفاهم مع القذافي المستولي علي السلطة، استحضر الشعب الليبي ما يختزنه في اللاوعي إلي الفعل الواعي الذي يعلم ما يريد فخرج بوعيه الجمعي في ثورته الشعبية التي تخلقت في الميادين والساحات العامة، في طبرق والبيضا وبنغازي ومصراته والزنتان وطرابلس والزاوية وازوارة وجبل نفوسة وغريان وسبها والجفرة وبني وليد وغيرها من المدن و القرى الليبية ولذلك فأن الثورة الليبية ثورة شعب بأسره من الشرق إلي الغرب، ومن الشمال إلي الجنوب، هكذا كانت الثورة الشعبية الليبية كالثورات الشعبية العربية ما هي إلا غضبة الحليم التي أطاحت بالفوضى السياسية والمترديات الأخلاقية في تونس ومصر وليبيا واليمن.[52]

فزمن المطالبة بالإصلاح قد ولي وانهزم أمام زمن الحل (زمن ربيع الناس) الذي فيه قبل الجميع بدفع الثمن من اجل حرية الجميع دون استثناءات ولذا في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع فأن كل الثورات الشعبية في تونس ومصر وليبيا لن تكون آتية من اجل الإصلاح بل لابد أن تكون آتية من اجل الحل، ذلك لأن زمن الإصلاح قد ولي مع زمن التنظيمات الحزبية ومطالبها المحدودة،

وسيكون الرحيل للطغاة حياة أو موتاً، وستكون الشعوب خير منقذ وخير شاهد علي نجاح الثورات الشعبية التي بدأت في الوطن العربي، أذن فأن ما جري وما سيجري من ثورات منظمة في ميادين التحرير وميادين الشهداء، لا يعد موجة من موجات التغيير يمكن تفاديها أو القفز عليها أو تحويل مسارها وتغيير اتجاهها ولكن ولادة التاريخ لا يقدر عليها إلا صناع التاريخ.[53]

ثالثاً : طبيعة النظام السياسي في ليبيا :

من أجل فهم تركيبة النظام السياسي في ليبيا، فإنه من المهم التركيز على طبيعة النظام السياسي منذ الثاني من مارس 1977، عندما تم إعلان قيام سلطة الشعب، وتكمن أهمية هذا الإعلان بالنسبة لفهم البني السياسية في ليبيا، في أن النظام يستند بصفة عامة على بنية المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

ويمكن التمييز بين فترتين أساسيتين لرصد تطور النظام السياسي في ليبيا منذ قيام الثورة في 1 سبتمبر 1969. الفترة الأولى من 1969 إلى 1977 والفترة الثانية من 1977 إلي قبيل ثورة 17 فبراير 2011، وعليه فإن أهم ما يميز الفترة الأولى يمكن ذكره على النحو التالي:

أولا: الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في التغيير حيث قامت الثورة في الأول من سبتمبر 1969 بدون أية مشاركة من المدنيين، وتمت الثورة بنفس الطريقة التي تمت بها الانقلابات العسكرية الأخرى في دول العالم الثالث.

ثانيا: تأثير ثورة 23 يوليو في مصر بقيادة جمال عبد الناصر على الثورة الليبية، وتأكد ذلك من خلال الشعارات التي تبنتها الثورة الليبية منذ قيامها وهي الحرية والاشتراكية والوحدة، إضافة إلى تطبيق التجربة المصرية خاصة فيما يتعلق بتبني تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي كمؤسسة للتعبئة والمشاركة إلا أن هذه التجربة فشلت وذلك لعدة أسباب منها: "التصورات المسبقة السلبية المستندة على التنظيم المصري المماثل، والبنية التنظيمية المعقدة التي أربكت الجماهير، وكذلك الفشل في فهم النزعة التقليدية للجماهير والدور المركزي للزعماء التقليديين في تطوير التصورات العامة للجماهير، وأخيرا الفشل في التنسيق مع المسئولين التحديثيين الجدد".[54]

ثالثا: إعلان العقيد معمر القذافي "الثورة الشعبية" في أبريل 1973 في خطابه بمدينة زواره، الذي حدد فيه برنامج عمل من خمس نقاط للبدء في الثورة الثقافية، التي استهدفت تثوير البني الإدارية للحكومة، وإلغاء القوانين القديمة، إضافة إلى تشكيل اللجان الشعبية التي يتم تصعيدها أو اختيارها مباشرة من الشعب، وكان الهدف هو أن تصبح هذه اللجان السلطة الرسمية في المحافظات

والبلديات، وأيضا في إدارة المؤسسات والشركات العامة والخاصة والكليات والجامعات.إلا أن هذه التجربة أيضا فشلت في عملية التعبئة الجماهيرية مما نتج عنها تقديم فكرة أخرى للتعبئة وبناء المؤسسات من قبل العقيد القذافي، في محاولة منه لتشجيع الجماهير على المشاركة، خاصة بعد انقسام وتفكك مجلس قيادة الثورة عام 1975، وتمثلت هذه الفكرة في تبني فكرة المؤتمرات الشعبية الأساسية.

أما الفترة الثانية وهي من 1977 وحتى قبيل ثورة 17 فبراير 2011 فإن أهم ما يميزها يمكن ذكره على النحو التالي:

أولا: تبني فكرة الديمقراطية المباشرة التي ترجمت عمليا من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية كبنى أساسية للنظام السياسي في ليبيا، حيث تم اعتمادها من الكتاب الأخضر خاصة الجزء الأول الذي ركز على الإشكال السياسي المتمثل في حل مشكلة أداة الحكم، ولقد ركزت الأيديولوجية السياسية في ليبيا على نقد النظريات السياسية والنماذج الاقتصادية الموجودة في العالم، حيث أكد العقيد القذافي في هذا الإطار بأنه لا الشيوعية ولا الديمقراطية التقليدية استطاعت التعامل مع المشاكل التي تواجه المجتمعات المعاصرة.[55] إضافة لذلك تنتقد الأيديولوجية السائدة في ليبيا النظام الحزبي، مع أن ليبيا لم تمر بتجربة الأحزاب السياسية حتى قبل الثورة. حيث صدرت قوانين وضعت قيودا قانونية صارمة ضد النشاط السياسي غير المصرح به منها قانون حماية الثورة الذي صدر في ديسمبر 1969، والقانون رقم 71 لسنة 1972.

ثانيا: ازدياد أهمية العامل الأيديولوجي ودوره في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وتمثلت مصادر الأيديولوجية السياسية في ليبيا في الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة التي تقترح حلولا للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشروح الكتاب الأخضر، إضافة إلى الخطاب السياسي المتمثل في خطب العقيد القذافي التي يلقيها خلال فترات مختلفة على جمهور معين من مختلف فئات المجتمع والتي من خلالها تطرح كثير من القضايا السياسية والاقتصادية، ويمكن القول بأن العامل الأيديولوجي هيمن على مختلف القضايا والسياسات والتوجهات في ليبيا سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، واستمر ذلك حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي حيث برزت بوادر انحسار العامل الأيديولوجي في السياسة الليبية وظهور المنظور البراغماتي النفعي الذي ساهم في حل كثير من القضايا التي واجهت ليبيا خلال القرن الماضي، خاصة قضية لوكربي وإعادة العلاقات مع الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا.

ثالثا: غياب مرجعية دستورية، نتيجة لإلغاء الإعلان الدستوري لعام 1969، في مارس 1977، أي منذ الإعلان عن قيام سلطة الشعب، إضافة إلى الموقف الأيديولوجي الرسمي من الدساتير ويتضح هذا الموقف من خلال ما ورد في الفصل الأول للكتاب الأخضر، على الرغم من أن هناك محاولات للحديث عن مرجعية، أو ميثاق وطني "دستور"، وشكلت لجان بهذا الخصوص في نهاية التسعينيات للعمل على اقتراح مرجعية، إلا أن ذلك لم يترجم في وثيقة دستورية فعلية واضحة الملامح وتتحدد فيها المبادئ المتعارف عليها في معظم الوثائق الدستورية.

رابعا: على الرغم من أن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات المهنية ومؤتمر الشعب العام تشكل البني الرئيسية للنظام السياسي الليبي، كما تمثل قنوات المشاركة الجماهيرية كما طرحت في الكتاب الأخضر الذي يمثل أهم مصادر الأيديولوجية في ليبيا مع ذلك برزت بعض الظواهر والمؤسسات التي لا تعتبر جزءا من المكونات الرسمية للنظام السياسي وهي:

أ. حركة اللجان الثورية: تأسست في أواخر سبعينيات القرن الماضي، حيث كان من المفترض أن تؤدي هذه الحركة دورا استثنائيا مؤقتا، وبرزت هذه الحركة عندما تخلى العقيد القذافي عن منصبه كأمين لمؤتمر الشعب العام وعن جميع مناصبه وألقابه الرسمية الأخرى باستثناء منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة وكونه قائد الثورة، ولقد قدم العقيد القذافي فكرة الفصل بين الثورة وبين سلطة الشعب والإدارة المدنية، وبصفته قائدا للثورة وعن طريق مفهوم الشرعية الثورية كرس العقيد القذافي وقته وجهده للأنشطة الثورية ومن الناحية الفعلية، أعطاه هذا وضعا شرعيا وقويا استمر من خلاله في التأثير على سياسات البلاد والتدخل في كل مناحي الحياة في ليبيا.

ب. القيادات الشعبية الاجتماعية: وهي مؤسسة جديدة خلقت ضمن إطار النظام السياسي في عام 1993، والتي من خلالها جعل القبيلة جزءا من المشهد السياسي في ليبيا بعد أن سعى إلى تهميشها سياسيا والاعتراف بدورها كمظلة اجتماعية ومصدر للتعليم والأمن في المجتمع خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.[56]

رابعاً: مرجعية النظام السياسي في ليبيا :

النظام السياسي الليبي لا يحتكم لوثيقة دستورية، فهو نظام بُني على مرجعية فكرية صاغها القذافي في الكتاب الأخضر من خلال مجموعة من المقالات التي تطرح بعض الأفكار من شأنها أن تُرسي قواعد النظام السياسي وتنظم سريان

العملية السياسية بشكل عام، وإحقاقاً للحق، لم يتم تناول الكتاب الأخضر كنظرية سياسية بموضوعية إلا قليلاً، فنلحظ أن أغلب محاولات التعليق على الأفكار الواردة فيه أو نقد النظرية التي جاء بها تصب في اتجاه تبجيله وتعظيم شأنه أو ذمه وتسفيه فرضياته، وهى كلها محاولات غابت عنها الموضوعية والحيادية، ولسنا هنا بصدد اتخاذ موقف مع أو ضد الكتاب الأخضر، أو تفنيد أفكاره الواحدة تلو الأخرى، ولكننا نتعامل مع نقد ما جاء به من أفكار للتوصل لدور هذا الكتاب كمرجعية فكرية في هيكلة النظام السياسي الليبي وما تلا هذه الهيكلة من ترجمة على أرض الواقع لممارسات سياسية شكلت فيما بعد الدولة الليبية بمختلف جوانبها.

بمعنى آخر، نبحث فيما سبق عملية بناء النظام السياسي الليبي من مقدمات أدت بشكل مباشر لما تلاه من نتائج، ونسعى من خلال هذا الطرح لتوضيح معضلة النظام السياسي الليبي التي تتمثل في ارتكانه لمرجعية فكرية قامت على فرضيات نظرية مغلوطة شابها الكثير من القصور والخلل، وقد أدى هذا الالتباس الواضح في البناء النظري للنظام إلى فرز عملية سياسية فوضوية أظهرت حينما تُرجمت على أرض الواقع مدى اتساع الفجوة بين النظرية والتطبيق، وكان نتاج هذه الفجوة خلطا شديدا للأوراق بين التشبث ببناء نظري لا يتجاوز حيز الأحكام التعميمية وعملية سياسية أثبتت فشلها في خدمة أفكار هذه النظرية، وبين التعنت في تطبيق النظرية ومحدودية مردود العملية السياسية على المشاركة الحقيقية الفاعلة للشعب، ظهر جانب آخر من مثالب النظام السياسي الليبي وهو الاعتماد على هيكل غير رسمي للسلطة لتسيير أمور البلاد ومصالحها العليا وقد أدى النزاع بين هذه الأفرع الثلاث إلى إيجاد حالة من الفوضى تفتت فيها القرار السياسي بصورة عشوائية تفتقر للقدر الكافي من التنظيم المؤسسي الذي يسمح باللامركزية، وتفتقد في الوقت نفسه لسلطة مركزية شرعية ورسمية تسمح بحسم القرار وإرساء مبادئ الحكم الرشيد. لهذه الأسباب كان الواقع السياسي في ليبيا مُختزلا في شخص معمر القذافي الذي جمع كل أوراق اللعبة بين يديه ومارس كل أنواع السلطات في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا دون أن يعبر عن رؤية سياسية محددة أو توجه واضح، نتج عن كل ذلك حالة ليبية شديدة الخصوصية في هيكلة نظامها السياسي وآليات إدارته، حالة أظهرت بكل وضوح استحالة إصلاح النظام السياسي الليبي إلا عند توافر الإرادة السياسية عند معمر القذافي الذي ثبت من خلال التجارب الإصلاحية السابقة ونهجه في التعامل مع الأزمة الحالية افتقاره لهذه الإرادة شكلاً وموضوعاً، ومن ثم كان السبيل الوحيد لإصلاح هذا النظام هو إسقاطه برمته بعد تعثر إصلاحه من الداخل.

أولى المشكلات الهيكلية في النظام السياسي الليبي تقبع كما ذكرنا في مرجعيته الإيديولوجية التي خطها معمر القذافي في الكتاب الأخضر. يعتمد الكتاب الأخضر على عدد من الافتراضات المغلوطة لكي يقدم نظرية سياسية تتسم أولاً بضيق الأفق الشديد، وثانياً بغياب الوعي الكافي بالتجارب السياسية المقارنة، فضلا عن ذلك، فإن "الكتاب الأخضر" يطرح فقط أفكارا غير نمطية تفتقر لآليات تنفيذ وتفعيل حقيقية. ينقسم الكتاب الأخضر إلى ثلاثة أقسام سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ويعتمد القسم السياسي من الكتاب على ما أسماه نظرية "سلطة الشعب" التي طالما تباهى بها القذافي وقدمها للعالم على أنها سبيل الخلاص من سنوات الظلام التي عاشها العالم في عصور ما قبل هذا الكتاب، ويتجلى هذا التباهي في الطريقة التي يقدم بها القذافي نظريته، فيقول "إن الكتاب الأخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم"، ويرسم الطريق أمام الشعوب لتعبر عصور الديكتاتورية إلى عصور الديمقراطية الحقيقية، إن هذه النظرية تقوم على أساس سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل وبالنظر للركن السياسي من نظرية القذافي في الكتاب الأخضر والذي اقترح فيه حل معضلة الحكم من خلال "سلطة الشعب"، نرى أن طرح القذافي شابه الكثير من القصور، يبدأ القذافي التمهيد لنظريته من خلال توجيه الانتقادات لكل أدوات الحكم الديمقراطية المتعارف عليها، فيبدأ أولاً بالمجالس النيابية وأن "المجلس النيابي يقوم أساسا نيابة عن الشعب، وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطي لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه، ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب، والديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه، ويبدو أن معمر القذافي لم يقرأ الكثير عن تجربة الديمقراطية المباشرة في أثينا، ولم يدرك استحالة استمرارها عندما اتسعت رقعة الدولة وانتهت مرحلة دولة المدينة بعد تعدد طوائفها ومللها وأجناسها وأعراقها، كما أنه لم يستنتج أن تجربة اليونان في الديمقراطية المباشرة هي التي أفرزت مفهوم "النيابة" في نهاية الأمر، ولا ينتهي القذافي عند الهجوم على التمثيل النيابي فقط، بل يستمر في نهجه منتقداً آليات العمل الديمقراطي كالأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات معللاً مواقفه بذات المنطق المغلوط والرؤى قصيرة النظر، ونرى أن المشكلة الأولى في نظرية سلطة الشعب هو ما اعتبره معمر القذافي "المشكلة السياسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية" وهى مشكلة أداة الحكم، وفي هذا المدخل الكثير من الخطأ. حصر معمر القذافي المشكلة في أداة الحكم دون التطرق لطبيعة وقواعد هذا الحكم. ومنذ اللحظة الأولى نجد أنفسنا مختلفين مع هذا الحكم، ذلك أن المشكلة في الحقيقة هي مشكلة الحكم كله، وليست مشكلة الأداة التي يمارس من خلالها فقط، فالحكم هو أساساً المبادئ التي يتفق الشعب على إرساء التعايش الاجتماعي على أساسها، ثم تأتي بعد ذلك الآليات التي يتفق عليها الشعب لإدارة التعايش الاجتماعي بما يحفظ تلك المبادئ الأساسية

ويصونها ويمنع التعدي عليها، وينظم العلاقات بين أفراد المجتمع وفئاته، وبما يحقق لهم حياة آمنة مستقرة مزدهرة نامية، فالحكم إذن لا يتمثل فيمن يمارس هذه السلطة أو تلك، وإنما هو مجموع السلطات التي ينص الدستور على تحديد اختصاصاتها، وكيفية اختيارها للوجود في هذا الموقع من مواقع المسئولية أو ذاك.

أما ثاني الفرضيات المغلوطة التي قام عليها الركن السياسي من الكتاب "إن الحزب هو الديكتاتورية العصرية، هو أداة الحكم الديكتاتورية الحديثة، إذ أن الحزب هو حكم جزء للكل، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة أو المكان الواحد أو العقيدة الواحدة، هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل، وهدفهم السلطة، نتوقف عند مقولة إن الحزب هو حكم جزء للكل، وهو القول الذي يكشف عدم دراية بطبيعة النظم الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية، فالمجموعة التي تكون الحزب لا تستطيع في ظل النظام الديمقراطي أن تفرض رؤيتها أو تبسط نفوذ عقيدتها، فالنظام الديمقراطي يسمح لها أن تسعى بالطرق السلمية والسياسية لكسب تأييد الناس وثقتهم، وحين يفوز حزب بثقة أغلبية الناس وتأييدهم، فليس بوسعه أن يفرض رؤيته على الذين لا يؤيدونه، ففي ظل النظام الديمقراطي، يظل بوسع هؤلاء الذين أصبحوا يمثلون الأقلية التعبير عن رؤاهم وعقائدهم، وممارسة الدور الإيجابي الذي يخصصه النظام الديمقراطي للأقلية التي تكون في موقع المعارضة، وهو دور المتابعة والمراقبة والمحاسبة لممارسات الحزب أو الأحزاب التي تتولى السلطة التنفيذية، وكشف أخطائها وسلبياتها ومنعها من تجاوز القوانين ومبادئ التعايش الاجتماعي.[57]

وإذا كنا ننظر للحالة السياسية؛ ففي ليبيا أحزاب نشأت حديثًا لكن بدون قانون أحزاب. وفضلاً عن ذلك فالأحزاب السياسية الليبية تحولت إلى كتل، والكتلة هي مفهوم سياسي يختلف عن الحزب؛ فالحزب يحدد أهدافًا عنوانها المصلحة العامة والهم الوطني في حين تنحبس الكتل السياسة في مصالح ضيقة.

ومن ناحية أخرى فإن الإعلام الليبي في السنوات الثلاث الماضية ظل إعلامًا بدون خطاب مواكب للثورة ومبشر بدولة جديدة بل ظل دوره سلبيًا، وحتى الدولة الليبية بعد الثورة لم يكن لديها خطاب إعلامي، لقد تكونت مؤسسات إعلامية وظهرت مئات الصحف المقروءة والمواقع الإلكترونية، فضلاً عن تفاعل الليبيين مع مواقع التواصل الاجتماعي أو ما بات يُعرف بالإعلام الجديد.

أما الوضع الأمني فقد ظل مقلقًا وعرف انفلاتًا خطيرًا نظرًا لغياب الدولة، ومن هنا يمكن أن نجزم أنه مع هذه الوضعية لا تستطيع ليبيا أن تتقدم؛ حيث لابد من تهيئة الأرضية، وفي بداية ذلك حل المشاكل الأمنية وهو أمر صعب مع وجود ما يحصل على الأرض، ولعل ما نشاهده يوميًا من خطف وقتل يدل على أن الوضع متدهور فالدم يسيل كل يوم.

ولا نمل من تكرار أن غياب الدولة وراء تدهور المشهد في مختلف تجلياته فليس ما يحدث في الجنوب الليبي إلا تأكيدًا لهذا الواقع الخطير؛ فالاستهداف صار موجهًا لرجال الأمن والجيش والقضاء والإعلام، بل إن كل من يريد أن يبرز في الساحة الليبية بات مهددًا.[58]

خامساً: مظاهر الفساد السياسي في ليبيا :

بدايات الفساد في ليبيا- أثناء حكم القدافي- كان لنفس الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمعات التي عاشت تحت وطأة الاستبداد والديكتاتورية؛ غير أن التطور السلبي الذي شاهدته ليبيا منذ سبتمبر1969م والسرعة التي تدهورت بها الأمور، يعود في الأساس إلى عدم وجود نظام أصلا أي أن الفوضى السياسية والاقتصادية والتعليمية كانت من أكبر العوامل التي أدت إلى وجود وانتشار الفوضى الإدارية،ولم يكن هناك نظام عام في السياسة والإدارة والاجتماع والاقتصاد حتى يتم الرجوع إليه والاستفادة منه لتصحيح بدايات الفساد في ليبيا، فما حدث هو انهيار للنظام وغياب كامل لدولة المؤسسات الدستورية والاقتصادية.

والمشكلة الأساسية في ليبيا هي عدم وجود مساءلة بين الحاكم والمحكومين، بالإضافة إلى غياب أي آلية لنقد ومراجعة القواعد والأنظمة القانونية والقوانين التي يتم إصدارها وفرضها على المواطن، خاصة تلك التي يكون مصدرها توجيهات القذافي وهي الكلمات والجمل التي يتفوه بها وتصدر بما يعرف بـ (توجيهات العقيد)، ويتم طرحها على ما يسمى بالمؤتمرات الشعبية الأساسية وعلى مؤتمر الشعب العام ليتم إقرارها بشكل مسرحي هزيل فتصبح قوانين وتشريعات مكتوبة بلغة القانونيين، يعاقب القانون من يخالفها من المواطنين العاديين.

وبإعطاء الأولوية المطلقة للترتيبات والرغبات الإدارية التي يرتجلها القذافي والتي يتم فرضها على الإدارة الليبية من منطلق أن توجيهات القذافي ملزمة،لم تعد هناك أولويات إستراتيجية تخدم الدولة بل انحسرت تلك الأولويات في رغبات

وأهواء شخص القذافي، بالرغم من تعارض أغلبها مع ابسط قواعد الحكم الرشيد المتعارف عليها في أنحاء العالم خاصة في الدول المتحضرة.

ونظراً لسياسة القمع والتخويف التي انتهجها القذافي ((حيث اختار القذافي أسلوب العنف والمواجهة مع جميع المعارضين له في الداخل والخارج، أفراداً كانوا أو دولاً))، أصبح من المستحيل اعتراض تنفيذ هذه التوجيهات أو حتى مجرد مناقشتها وفي المقابل عمل على التفنن في اقتراح أنظمة رقابية صارمة تدخلت في كافة جوانب حياة المواطنين لاسيما في مجال حرية الرأي والتعبير الأمر الذي أدى إلى تدنى درجة الحرية السياسية وانعدامها بالنسبة للمعارضة السياسية الليبية التي لجأت للخارج، في حين اقتصرت على فئات متنفذة في النظام والدولة وهي نفس الفئات التي ساهمت بشكل كبير في تفشى ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه وأشكاله، بالإضافة إلى غياب حرية تشكيل النقابات والتجمعات السياسية والاجتماعية والثقافية غير مبالياً بمواثيق حقوق الإنسان والعهود والاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص وقد سعى فضلاً عن ذلك إلى وضع قوانين وتعليمات رقابية فرضت على المواطنين تتعلق بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال أطراً محددة وضيقة للحياة.

إن طبيعة النظام السياسي في ليبيا والذي أشتهر ظاهرياً بالنظام الديمقراطي،كانت له تقاسيم خفية تخدم القذافي وتحافظ على إدامة نظامه وحكمه، وبمعرفة هذه التقسيمات السياسية والحكومية يتسنى لنا معرفة وفهم ملامح الفساد السياسي في ليبيا والوقوف على أبرز مظاهره، ((فمصطلح القيادات السياسية في ليبيا أصابه شيء من الغموض بهدف التمويه؛ لأن القذافي وهو الحاكم المطلق في ليبيا ينفي عن نفسه صفة الحاكم السياسي، وكذلك عن أبنائه وبعض المقربين منه، بل أن المسئولين في الدولة من وزراء وكبار الموظفين ومدراء المؤسسات الحكومية يتحولون إلى مجرد خدم له))،مع نفى الصبغة السياسية الرسمية عنهم، وقد كان بعض الأبناء يتعمدون إهانة بعض المسئولين والتطاول عليهم أمام الناس، وأحيانا تحدث مشادات بينهم تنتهي برضوخ المسئولين،فالأبناء يعتقدون أن المسئولين موظفون عندهم[59]، ولم يكن هناك وجود للتسميات المتعارف عليها في أي دولة كرئيس الوزراء أو الوزراء، ولم يكن هناك وجود لبعض التقسيمات الدقيقة فقد يكلف شخص واحد لأكثر من منصب،والقيادات السياسية في ليبيا تضم كل من يكلف بأي مسؤولية سياسية أو تشريعية أو أمنية أو عسكرية أو إدارية.

إن غياب الرقابة الشعبية بسبب الأنظمة الدكتاتورية هو السبب في تفشى الفساد الإداري والمالي حيث لم تترك هذه الأنظمة للرقابة الشعبية المتمثلة بوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وعموم المواطنين سوى هامش بسيط وضيق يقع تحت رقابتها لتقوم بأداء واجب الرقابة تحت شروط قمعية.[60]

لم يقتصر الفساد على النواحي الاجتماعية والاقتصادية بل امتد إلى كافة مرافق الدولة، من أجهزة القضاء حيث لجأ النظام إلى القضاء الاستثنائي، يختار له من القضاة من يسير وفق توجهاته، كما شمل الأجهزة الأمنية التي أصبحت تسند إلى العتاة من اللجان الثورية الذين لا يتورعون عن سفك الدماء، وهتك الأعراض، وجمع الثروات بدون حق ناهيك عن السياسة الخارجية، وما تمثله من علاقات سيئة مع بقية شعوب العالم من خلال المؤامرات التي يدبرها النظام لكل الدول، حتى أضحى الليبي يخجل من الانتماء إلى ليبيا عندما يكون في الخارج[61].

سادساً: أسباب الثورة الليبية:

كانت سياسات القذافي وتمسكه بالسلطة ونهب ثروات البلاد، وسوء البنية التحتية للدولة النفطية وفساد أولاده وتجبر رجاله أهم أسباب هذه الثورة فقد كان يشين حكم القذافي الكثير من المساوئ والمفاسد والمهازل، منها مقتل ألاف الليبيين، وخسارة مليارات الدولارات، وضياع إقليم اوزو في حرب تشاد، والسجن والاعتقال والتعذيب والتهجير والتصفية وتدمير البيوت والمنازل للكثير من الليبيين المعارضين، وحقن أطفال بنغازي بالايدز، وتخريب القيم والمبادئ الإسلامية، ومقتل المئات من الليبيين وخسائر الملايين في حرب أوغندا، وشنق المدنيين والطلبة في ساحات عامة في مذبحة "أبو سليم"، وتدمير الأمن والصحة والتعليم والبنية التحتية، وإنفاق المليارات في مشاريع الفضاء الخارجي كالنهر العظيم، ومليارات الدولارات لتعويض جريمة لوكيربي والطائرة الفرنسية.

لهذه الأسباب- وغيرها الكثير- كان لابد من قيام الثورة الليبية، والتي انطلقت شرارتها في شرق ليبيا، فاستعمل نظام القذافي لقمعها رجال الأمن، كما استعان بالمرتزقة من الأفارقة الذين يطلق عليهم أصحاب القبعات الصفراء، واستخدم الرصاص الحي عوضاً عن الرصاص المطاطي كما أغلق الانترنت، وقطع وسائل الاتصال، فعزل الشعب الليبي عن العالم فإذا أضفنا إلي ذلك التعتيم الإعلامي الحكومي وقلة المراسلين الأجانب لوجدنا ظلاما إعلاميا، وكل ما وصل من أخبار هو عبارة عن فيديوهات سجلت خلسة، يظهر فيها رجال الأمن وهم يقتلون المتظاهرين السلميين وقد تحولت المظاهرات إلي ثورة حقيقية فأراد القذافي قمعها بالمدفعية والطيران فتحولت إلي ما يشبه الحرب بين نظام القذافي والثوار، وكان من أهم الأسباب المباشرة التي جعلت جماهير الشعب الليبي تنتفض لتسقط نظام القذافي ما يلي:

1- اندلاع الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر 2010م احتجاجا علي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر

تحديدا في 14 يناير 2011م الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة.

2- اندلاع ثورة 25 يناير في مصر والتي تأثرت بالثورة الشعبية التونسية، واستطاعت هذه الثورة في 11 فبراير 2011 م إسقاط أقوي الأنظمة العربية وهو نظام حسني مبارك خلال 18 يوم من اندلاعها هذا النجاح الذي حققته الثورتان أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلي الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدي النظام لقمع الشعب كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدي الشعب العربي بقدرته علي تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

3- اعتقال المحامي فتحي تربل الذي كان يتولي الدفاع في قضية مجزرة سجن أبو سليم قبل أيام من اندلاع الثورة وقد كان القبض عليه بمثابة شرارة الاحتجاجات التي اندلعت.[62]

صبر الليبيون حتى مل الصبر منهم واحتملوا حتى آخر شحنة من طاقة الاحتمال البشري.. صبروا حين غيبت المجازر الجماعية (السرية والعلنية) آلاف من أبنائهم.. نذكر منها- على سبيل المثال- المجزرة التي ربما شكلت الشرارة للثورة الراهنة.. ففي 29 يونيو/حزيران 1996 داهمت قوات خاصة سجن أبو سليم.. وفتحت النيران على سجناء عزل موقوفين لانتمائهم لجماعات إسلامية، وقتلت نحو 1200 سجين.. وكان لا بد من إخراس أي حديث بهذه المجزرة، صبر الليبيون على اختفاء أبنائهم إذ توارى الكثيرون منهم خلف الشمس وإلى غير رجعة، صبروا على وجود الآلاف من أبنائهم في غيابات "الجب الجماهيري".. دون أن يروا ضوءاً في نهاية النفق، وعليه فإن هذه الثورة ليست وليدة لحظتها فرغم الصبر وطول انتظار الفرج إلا أن مقدماتها كثيرة ومحركاتها أكثر وإرهاصاتها تجلت في غير انتفاضة وشهداؤهم كثر ممن نعرف ولا نعرف!![63]

كانت هذه هي أهم الأسباب المباشرة التي حركت ثورة الشعب الليبي إلا انه كان يكمن وراء هذه الأسباب الظاهرة العديد من الأسباب والدوافع التي تراكمت عبر سنوات وجعلت جماهير الشعب الليبي تنتفض لتسقط حكم ديكتاتوري ظل جاسماً علي صدورهم طوال اثنين وأربعين عاماً ولعل من أهم وابرز هذه الأسباب ما يلي:

1- <u>تكميم الأفواه وكبت الحريات وسحق المعارضين:</u>

كانت هناك سلبيات كثيرة في زمن حكم القذافي لليبيا لا نقول أنها موجودة في النظام وأجهزته فحسب، بل هي موجودة في عقل الطاغي القائم علي سلم القمة الذي يحكم النظام ويتحكم به وفق مصلحته ومشيئته ورؤيته الخاصة، وإذا حاول

من حاول أن ينبه القذافي لقضية اجتماعية أو وطنية أو إنسانية ينتفض وذلك لشعوره أن هذه التنبيهات نوع من الاملاءات التي تجرح كرامته بزعم أنها تفرض نفسها عليه ويتم الرفض، ومن هنا تبدأ عملية التكميم فهو لا يريد أي نوع من علاقة التكافؤ بينه وبين أي مواطن مهما أوتي هذا المواطن من علم أو معرفة أو خبرة أو حكمة فهذا الأمر إن استجاب له يعد نوع من التخلي عن القمة والهبوط عن سلمها ولو درجة.

وعليه تكون ردة فعله الاستبدادي في هذا الموقف أن يستشعر الخطر ويصادر فكر الأخر فهكذا كان القذافي، ولذا فهو دائما يعمل علي بث الإشاعات والسعي إلي إفشال الإصلاح أو حتى المطالبة به، فما يلبث أن يوعز إلي الزخم الإعلامي في ممارسة ما هو مكلف به من تزوير للحقائق من اجل طمسها في عملية تكميم صارخة، واقل ما يمكن أن نسمعه من وسائل إعلامه أنها تعزو تلك المطالب إلي أفراد مندسين أو جهات خارجية وأجنبية تستهدف الوطن والمواطن وأمنه، وهكذا تتولي الأجهزة الأمنية في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع قلب الحقائق وتزويرها من اجل بقاء القذافي علي سدة الحكم بلا منافسين، ومن يحاول المنافسة سيفرش ويغطي بالرذائل والنواقص وما يشين مكارم الأخلاق لتكون النهاية من اجل بقاء رأس النظام سالما غانما حتى ولو كان في غير طاعة الله، ومن بعدها ترقي الرتب رتباً ليصبح ضباط الصف ضباطاً ويصبح الضباط رواداً وعمداء وفرق النياشين تغطي أكتافهم وما يزيد عنها يتدلي علي الصدور.[64]

2- تجاهل إرادة الشعب الليبى:

ليس هناك من لا يتذكر أن معمر القذافي أن معمر القذافي هدد الليبيين بأنه سيطردهم إلي الصحراء ليعيشوا فيها ليستحقوا العيش وسط الذئاب والأفاعي والعقارب لأنهم كسالي، وأنهم سيجدون المصريين والتوانسة يعملون في أرضهم التي يستحقون العيش فيها فقد كان القذافي يري نفسه أكبر من ليبيا والليبيين وأنه كثير عليهم وأنه خلق ليحكم العالم.[65]

كما أن القذافي كان لا يري الليبيين إلا خانعين وطائعين ويتضح هذا جلياً في خطابه للمحتجين علي سياساته بسؤالهم "من أنتم" مما يعني انه ينكر الأخر وكأن لسان حاله يقول انا الذي انقلبت علي السلطة في ليبيا بالقوة في عام 1969م وهذه السلطة سلطتي أنا الذي حكمتكم لمدة 42 عاماً لم أري منكم إلا طائعين ومبايعين فأنتم من أين جئتم ؟ هل نزلتم من السماء ؟ وذلك لقناعته التامة انه هو المسيطر علي ليبيا.[66]

3- سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية:

أهمل القذافي ونظامه الإنفاق علي قطاعات التعليم والصحة والإسكان وشئون البيئة والرعاية الاجتماعية الأمر الذي ترتب عليه تعرض الليبيين للأخطار والأمراض وتدني مستوي المعيشة، ولاسيما الأسر الفقيرة فضلاً عن إقامة مشاريع زراعية وصناعية باهظة التكاليف استنفذت ثروات البلاد، وتكديس السلاح والإنفاق العسكري وبصورة عامة فقد ساءت في عهد معمر القذافي الأحوال الاقتصادية والسياسية والصحية، فأهملت الصحة وأهمل التعليم وكثرت الواسطة والمحسوبية وزاد في قيمة الضرائب التي تجبي لصالح الدولة، وكثر التعامل بالربا في جميع المصارف الأمر الذي أثقل كاهل المواطن الليبي بالديون ولم يعد الحاكم يهتم بالبنية التحتية للبلاد، وأصبحت الحياة فيها صعبة وصارت في عهده مزروعة بالفتن والجهل والفقر والمرض والمخدرات والايدز.[67]

4- تخريب القيم الدينية :

في عهد القذافي أصبح الوضع الديني وضعا مزرياً ومحزناً فقد حارب القذافي الإسلام وحرف تعاليمه وقيمه ومن مظاهر هذا التخريب والتحريف:

- محاولاته تحريف القرآن الكريم حيث اعتقد القذافي أنه قد فهم من كلام الله ما لم يفهمه رسولنا الكريم محمد ولا الخلفاء الراشدون ولا بقية الصحابة فقال بأنه يجب أن يحذف من القرآن الكريم جميع كلمات قل لان المعني بها هو النبي محمد فمثلاً الصحيح كما زعم أن نقول "هو الله احد* الله الصمد" بدلاً من "قل هو الله احد* الله الصمد".
- طباعة مجموعة من الخزعبلات والطلاسم التي جمعها في مجلد واحد اسماه "الكتاب الأخضر" وجعله بديلا عن القرآن الكريم وأصبح هو المصدر الأساسي والدستور لحكم ليبيا.
- قوله أن الحجاب ليس من الدين.
- قيامه في عام 1997 م بمنع الليبيين من الحج لبيت الله الحرام بمكة وبدلاً من ذلك فأنه أمر من أراد الحج بأن يحج إلي بيت المقدس لأنه أولي القبلتين.
- الإعلان عن رغبته في السماح لليهود والنصارى بالدخول إلي الحرم الشريف وعدم منعهم من الوصول إلي الكعبة المشرفة مستشهداً بقول الله تعالي "ولله علي الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً" وقوله تعالي "وإذ جعلنا البيت مثابة للناس".
- قيامه بإلغاء التأريخ بالأشهر الهجرية وقيامه بتغيير أسماء الأشهر الميلادية، وجعل لها أسماء جديدة من اختراعه.[68]

5- جريمة القذافي ضد نزلاء سجن أبو سليم :

وقعت مجزرة سجن أبو سليم يوم 29 يونيه 1996م، وتعتبر هذه المجزرة احدي اكبر المجازر الجماعية التي ارتكبها نظام القذافي في ليبيا، حيث راح ضحيتها نحو 1200 معتقل معظمهم من سجناء الرأي، ووقعت المجزرة عندما داهمت قوات خاصة سجن أبو سليم الواقع في ضواحي العاصمة طرابلس وأطلقت النار علي السجناء بدعوي تمردهم داخل السجن الذي يعد الأكثر تحصيناً وحراسة في ليبيا ثم قامت تلك القوات بدفن الجثث في باحة السجن وفي مقابر جماعية متفرقة في ضواحي طرابلس.[69] وكانت الحرب سجالاً بين معمر القذافي وبني غازي وأهلها، ولعل المفارقة التي تسجل لوطنية هذه المدينة وأهلها أن بداية الخلاص الوطني جاءت جزءا من تداعيات جريمة القذافي ضد نزلاء سجن أبو سليم في طرابلس، والذي قتل فيه 1270 أنسانا من كل أنحاء ليبيا وقد حاول القذافي شراء سكوت أولياء الذين سقطوا في هذه الجريمة إلا أن بني غازي كانت له بالمرصاد فكثيرا من أبناء هذه المدينة الثائرة رفضوا الحصول علي دية تعويضاً لأبنائهم المظلومين الذين قتلهم عبد الله السنوسي عديل معمر.[70]

6- معمر القذافي يحقن أطفال بنغازي بالايدز:

قضية ضحايا الإيدز في ليبيا هي قضية تورط فيها خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني كانوا يعملون في مستشفى الفاتح للأطفال في مدينة بنغازي في ليبيا، بتهمة حقن 426 طفل ليبي بدم ملوث بفيروس الإيدز استمرت القضية 8سنوات من سنة 1999 إلى سنة 2007، وانتهت بتسوية قضت بالإفراج عن المتهمين الستة بعد أن كان القضاء الليبي قد أصدر عليهم حكم بالإعدام. يعتقد أن ذلك تم نتيجة تدخلات وضغوطات مكثفة من قبل الاتحاد الأوروبي[71].

جاءت أول إشارة إلي هذه القضية المخيفة من أهالي الأطفال مباشرة، وعبر لقاء بعضهم مع العقيد معمر القذافي، حيث ذهبوا إليه ليبلغوه ويشكو إليه إصابة أولاد لهم ومئات غيرهم بالايدز في مستشفي بنغازي الحكومي طالبين منه برجاء أن يوافق علي إرسال أولادهم المصابين للعلاج بالخارج، لكن معمر القذافي فاجأ أهالي أطفال بنغازي برد غريب أذهلهم، وأشعرهم كم أن الرجل ضالع في الكارثة التي لحقت بهم بل واعتبرها انتقاماً منهم حيث قال القذافي شامتاًساخراً مهددا "عندما كان الايدز الفكري في مدينتكم، ومحاولات الاغتيال تتم عندكم ضدي لم تأتوني لتعلنوا وقوفكم معي، الآن تأتوني لعلاج أبنائكم، عودوا إلي مدينتكم وعالجوا الايدز الفكري الذي يسود في عقول أهلها" وطرد معمر القذافي وفد الأهالي وهم في حالة ذهول، لكن أهالي الأطفال المحقونين بالايدز في بني غازي بدأوا تحركا جديا يحمل كل مشاعر الغضب والإصرار علي معرفة الحقيقة فاغتنموا فرصة عقد اجتماع للجنة الشعبية العامة للصحة فتوجه جمع من الأهالي

إلي مكان الاجتماع في طرابلس ورفعوا لافتات يطالبون فيها بالتحقيق بما أصاب أبنائهم، ولم تكن قضية حقن أطفال بنغازي بالايدز، هي الأولي في سياسة القذافي تجاه شعب المنطقة الشرقية، وما ترسخ في أذهان الناس والإعلام بأن الجريمة طالت فقط الأطفال في هذه المدينة الباسلة، إلا أن ما يجب توضيحه أن مستشفي الأطفال في هذه المدينة كانت تستقبل أطفالا مرضي من كل المناطق الغربية، مثل سلوق وقمينس وغيرها من الداخل الليبي وتجاوز عدد المصابين 450 طفلاً، ومن سيرة العقيد الذاتية ومساره نعود إلي الاستنتاج الأول وهو أن معمر كان يكره بنغازي وأهلها، وهو من دبر هذه الجريمة تعبيراً عن رغبته في الانتقام من شعب بأكمله عن طريق قتل أطفاله ونسائه ورجاله.[72]

هوامش الدراسة:

1- أحمد جلفار (2006): "تعزيز الإعلام العربي عبر الإعلام الإلكتروني: الإعلام العربي في عصر المعلومات"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ص 195.

2- عبد الله محمد رواس (2007): "معالجة مواقع الصحف الإلكترونية لقضايا الإصلاح السياسي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،ص220.

3- سعيد محمد مصطفى (2006) : "معالجة المواقع الإلكترونية الفلسطينية للأزمات: دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على الأزمة الداخلية بعد الانتخابات التشريعية 2006، قسم الدراسات الإعلامية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية.

4- النجي عبد النبي (1997): "الإعلام وإستراتيجية صنع القرار"، مجلة المعلومات الدولية، السنة 5، العدد 55، كانون الأول 1997، ص 111.

5-Basyouny Ibrahim (2003):"ICT and Democratization: The Arab World Challenges The Net Potentials "، The Egyptian Journal Of Communication Research، NO.18،January- March 2003، p.10.

6- غادة مصطفي البطريق (2013): "معالجة المواقع الإخبارية والمنظمات العربية والدولية علي شبكة الانترنت للقضايا السياسية العربية واتجاهات الجمهور المصري نحوها: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ص4.

7- حمد علي الحونسي (2004): "إشكالية الإعلام السياسي في النظام الدولي الجديد 1990-2003"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، ص 16.

8- محمد عارف (2012): "دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي -الثورة المصرية نموذجًا"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 46.

9- روبرت دبليو & جون نيكلوس (2002): "وسائل إعلامنا وليست لهم الكفاح الديمقراطي ضد شركات الإعلام الكبري"، ترجمة فهد الخريجي، شعبة دراسات وسائل الإعلام والصحافة، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 19.

10-Johne Adams (2002):" The Press In Transition: A comparative Study Of Nicaragua – South Africa، Jordan and Russia"، Germany، Hamburg، PP 408-496

11-Fox Elizabeth (1998) :" Latin American Broadcasting and the State In Communication Democracy The Media and Political Transition"، Boulder Lynne Reiner، pp21-30.

12. شريهان محمد توفيق (2009): "العوامل المؤثرة في التماس المعلومات السياسية من شبكة الإنترنت: دراسة ميدانية على عينة من الصفوة المصرية "، دراسة ماجستير، غير منشورة، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ص 88.

13- محمد فوزي الجبر(2005): "الثقافة العربية وثورة المعلومات قراءة نقدية"،مجلة الشؤون العربية، جامعة الدول العربية، العدد 121، ربيع 2005، ص 118.

14. خالد فياض (2007): "الصحافة والديمقراطية"، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ص ص 251-252.

15- محمد فايز فرحات & آخرون (2007): "الصحافة والإصلاح السياسي في مصر"، تحرير: أحمد المنسي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص239.

16-Bruce Bimber(1999):"The Internet and Citizen Communication with Government :Does the Medium Matter? Political Communication Vol.6،1999.p409.

17. إيناس محمد سعد فهمي (2006): "أثر استخدام وسائل الاتصال الحديثة في تكوين الرأي العام المصري تجاه القضايا الدولية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 186.

18- Donlbereg،P.(1995): "Television and Public Spheres:Citizen Ship،Democracy، and Media"، London، Sage Publication، p.66.

19- شريهان محمد توفيق، مرجع سابق، ص120.

20- Kevin Colman(2003) :"Internet Voting،CRS Report For Congress"،January،2003، Available at: http:// fpc.state.gov/documents/ organization /22714.pdf.

21- Zizi Papacharissi،"Audiences as Media Producers: Content Analysis of 260 Blogs، Blogging Citizenship and the Future of Media"، New York، Routledge، p.21.

22- إيهاب الزلاقي & آخرون (2006) :"خصم عنيد: الإنترنت والحكومات العربية"، القاهرة، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ديسمبر 2006، ص 146.

23. جمال الزرن: "المدونات الإلكترونية وسلطة التدوين"، تونس، جامعة المنوبة، ص12 متاح على: http /.www.arabmediastudies.net

24. شريهان محمد توفيق، مرجع سابق، ص128.

25. راسم محمد الجمال (2005): "الاتصال والإعلام في العالم العربي في عصر العولمة"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص 207.
26. محمد فايز فرحات & آخرون، مرجع سابق، ص190.
27- Lincolin Dahlberg (2001):"Democracy via cyberspace: Mapping the Rhetoric's and Practices of Three Prominent Camps"، New Media &Society،Vol.3،2001،p157.
28. عبد القادر الكاملي (2000): "الحكومات العربية تدخل العصر الرقمي: المستقبل لا يخذل من ينحاز إليه"، مجلة الإنترنت، العدد 4، يونيو 2000، ص 28.
29- فهد بن ناصر بن دهام (2003): "الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ"، الرياض، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثانية، العدد 41،2003، ص 48.
30- ماهيناز رمزي، بنية الأطروحات خطاب الإصلاح السياسي داخل ساحات النقاش على المواقع الإذاعية والتلفزيونية بشبكة الإنترنت، المجلة المصرية لبحوث الإعلام الرأي العام، المجلد السابع، العدد الأول، يناير – يونيه،2006 ص 247.
31- عبدالحميد بسيوني (2008): "الديمقراطية الإلكترونية "،القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ص ص 231-234.
32- توماس ب إدسال: "وسائل الإعلام الجديدة والميدان السياسي في الولايات المتحدة "، المجلة الإلكترونية الأمريكية USA، المجلد 12، العدد 12، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، الدراسة متاحة على الرابط التالي:
http://Usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html.
33- Donlbereg،P.(1995):" Television and Public Spheres: Citizen Ship،Democracy،and Media"، London، Sage Publication، p.66.
34- Carol Tolber & Romona Mcneal(2003):" Unraveling the Effects of the Internet on Political Participation"، Political Research Quarterly،Vol.56،No.2، p175.
35- عبد الجبار أحمد عبد الله & فراس كوركيس عزيز (2012): "دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، القاهرة، 2012، ص200.
36- جمال الرزن، مرجع سابق، ص 12.
37- Markus Seifert & Marco Brauer: (2006): "A breakthrough for political on line communication? empirical results for the use of new political participation forms on the net proposal for the conference towards asocial science of web، available at: http// www. scholar.google.com،29-3-2011
38- محمود فطافطة (2011): "علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي العام والتعبير في فلسطين - فيسبوك نموذجًا"، فلسطين،المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية 2011.
39. نجوى عبد السلام فهمي(2012): "بين نشر الأخبار وتسهيل الحوار- دور تويتر في الثورة المصرية نموذجًا"، دورية إعلام الشرق الأوسط، العدد 8، خريف 2012، ص 3.
40- لينة الجيوسي (2011): "سلطة التكنولوجيا وتكنولوجيا السلطة"، سلسة دراسات وأوراق بحثية،الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ص ص 1-2.

41. نجوى عبدالسلام، مرجع سابق، ص ص 12-16.
42. مروة شبل عجيزة (2012): "تقيم النخبة لدور وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الثورة المصرية"، دورية إعلام الشرق الأوسط، العدد 8، خريف 2012.
43- جهاد أبو شباب: "كيف استطاعت قناة عمرها 15 عامًا أن تغطي ثورات أمة؟"، تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات متاح على الرابط التالي:
WWW.Studies.Aljazeera.net
44. غادة البطريق، مرجع سابق.
45. إبراهيم بعزيز (2011): "دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (31)،2011، ص ص181-184.
46 موسوعة ويكيبيديا – www.wikipedia.com
47 صفوت العالم (2005): "دور وسائل الإعلام في الإصلاح السياسي بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2005"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، متاح بتاريخ 2- 4- 2014 م علي الموقع
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CONF45.HTM
48 منصور عرابي (2012): "مشاهير العالم: معمر القذافي"، ط 1، القاهرة، دار الفاروق، ص 153.
49 ياسر حماية (2011): "معمر الطاسة القذافي سابقاً: القائد الأعلى للكوميديا في العالم"، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، ص 145.
50 عبد العظيم قباصة (2013): "ملصقات علي جدار الثورة : أراء في مسار المرحلة الانتقالية "، ليبيا، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ص 7-8.
51 عبد السلام الزغبي: "القيادة السياسية والإدارة في أوقات الأزمات "،الحوار المتمدن،العدد 3461 متاح بتاريخ 15- 3- 2014.
http://www.ahewar.org/debat/nr.asp
52 - عقيل حسين عقيل (2013): "أسرار وحقائق من زمن القذافي"، ط 2، القاهرة، المجموعة الدولية للطباعة والنشر والتوزيع، ص 450.
53 - عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص ص 426-427.
54- Omar. I El-Fathaly (1977): " *Political Development and Bureaucracy in Libya*"، MA، Lexington Books، p.95.
55 - Mohamed A. El-Khwas (1986):" *Qaddafi :His Ideology in Theory and Practice"*، Vermont، Amana Books، p. 49.
56- Amal Obeidi (2001): " *Political Culture in Libya*"، Surrey، Curzon Press، pp. 116 -145.
57 زياد علام (2011): "الثورة الليبية سقوط النظام وأولويات بناء الدولة"، كراسات إستراتيجية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
58 سيدي احمد ولد احمد سالم (2014): "تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات، تحديات في طريق المستقبل "، مركز الجزيرة للدراسات.
59 المرجع السابق.

60 فتحي محمد اميمة (2012): "الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية دراسة وصفية تحليلية - ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجاً " مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، ثقافة التغيير 6- 8 نوفمبر 2012.

61 مؤتمر الميثاق الوطني المنعقد في مدينة مصراتة بقاعة الاجتماعات بمعهد المهن الشاملة، يوم الخميس، الموافق 8 / 3 / 2012 م، ص 3. متاح بتاريخ 25-3-2014 علي موقع http://www.methak.ly

62 ياسر حماية، مرجع سابق، ص ص 147- 148.

63 عيدة المطلق: "قناة ثورة ليبيا والمحركات الذاتية". http://www.iid-alraid.de

64 عقيل حسين عقيل، مرجع سابق، ص ص 460-463.

65 حسن صبرا (2012): "نهاية جماهيرية الرعب"، ط 2، لبنان، الدار العربية للعلوم، ص 35.

66 عقيل حسين عقيل، مرجع سابق، ص ص 33-40.

67 مسعود عبد الله مسعود (2012): "يوميات ثورة 17 فبراير من الانطلاقة إلي يوم إعلان التحرير"، ليبيا، منشورات وزارة الثقافة والمجتمع المدني، ص 11.

68 ياسر حماية، مرجع سابق، ص ص 36-42.

69 منصور عرابي، مرجع سابق، ص 125.

70 حسن صبرا، مرجع سابق، ص 13.

71 إنشاء صندوق لتعويض ضحايا الايدز في ليبيا بي بي سي تاريخ النشر 13 ديسمبر.

72 حسن صبرا، مرجع سابق، ص ص 65-74.